

Distr.: General
28 June 2021
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 17 حزيران/يونيه 2021، ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات القائمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويشمل ذلك التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويتضمن التقرير إضافة إلى ذلك معلومات عن مستجدات الحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017)، وتقييما لجدوى تنفيذ مشروع مدني مشترك لمعالجة العنف الطائفي داخل المنطقة الفرعية، استجابة لطلب مجلس الأمن (انظر المرفق).

ثانيا - التطورات والاتجاهات القائمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - بعد سلسلة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت خلال فترتي التقرير السابقة والحالية (انظر S/2020/1293)، نُصبت حكومات جديدة في عدة من بلدان المنطقة. ففي النيجر، نُقلت السلطة لأول مرة من رئيس منتخب إلى آخر. وفي بنن وغانا، أدى الرئيسان القائمان اليمين الدستورية لولاية ثانية. أما في كابو فيردي وكوت ديفوار، فقد شُكّل برلمانان جديدان عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في كلا البلدين. وأما في كوت ديفوار، فقد شكلت الانتخابات تطورا مهما إذ شارك فيها جميع القادة السياسيين الرئيسيين وأحزابهم بعد توقف دام عقدا من الزمن، وهو ما يتناقض بشكل ملحوظ مع الانتخابات الرئاسية لعام 2020 التي قاطعها بعض أطراف المعارضة. وشهدت عدة بلدان تنفيذ مبادرات ترمي إلى إجراء الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من تفاوت تلك المبادرات وبطئها في بعض الحالات. وفي حين أفضى الحوار ومساعي التوافق في الرأي بين الجهات السياسية الفاعلة في بوركينا فاسو وكوت ديفوار إلى مواقف وإشارات توحي بالمصالحة، لم يبدأ بعد تنفيذ أنشطة الإطار الدائم الجديد للحوار السياسي والاجتماعي في غينيا. أما في النيجر وغامبيا، فلم يسفر الحوار السياسي والمداولات بشأن الإصلاحات الدستورية عن إحراز أي تقدم بتاتا.





3 - على أن فترة الاستعراض طبعها أيضا شعور متنام بتقهقر المسار الديمقراطي في المنطقة وذلك بسبب الاعتقاد الواسع بأن العمليات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات وأمور الإصلاح وكذلك القيود المفروضة من أجل الحد من تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد استُغلت للحيلولة دون ترشح الخصوم لشغل المناصب وتقييد أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتجلى الخطر المستمر بتقلص الحيز المدني والسياسي بسبب القلق من عدم استقلال القضاء واستغلاله في عدد من البلدان، وادعاء وقوع عمليات احتجاز واعتقال تعسفي، وترهيب الصحفيين والناشطين، واستخدام القوة المفرطة لقمع الاضطرابات المدنية. ولم تزل ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة تتلاشى بسبب سيادة الإفلات من العقاب حسب اعتقادهم، في سياق يطبعه ازدياد خطاب الكراهية.

4 - وأدى استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة وأعمال الاختطاف واللصوصية والعنف الطائفي إلى استفحال مستويات انعدام الأمن والنزوح في عدد من البلدان. ولئن لم تُحدث جائحة كوفيد-19 ما كان يُخشى في البداية أن تحدثه من آثار أخطر، فإن الجائحة أدت مع ذلك إلى وقوع تباطؤ في الاقتصاد وارتفاع حاد في معدلات الفقر وعدم المساواة والتعرض للعنف الجنسي والجنساني. ورغم تعزيز تدابير مواجهة الجائحة على صعيد المنطقة الفرعية، فإن تنفيذ خطط التلقيح الوطنية ظل متفاوتا وبطيئا ومشوبا بتردد المواطنين في الإقبال على التلقيح أو مقاومتهم له إما بسبب عدم ثقتهم في حكوماتهم وإما بسبب ارتيابهم تجاه اللقاحات.

ألف - السياسة والحوكمة

5 - اتسمت الفترة السابقة للانتخابات في بنن بالاضطرابات وأعمال العنف التي اندلعت وسط وشمال البلاد بسبب استمرار الخلافات حول الإصلاحات الدستورية والانتخابية لعام 2019. وأجريت الانتخابات الرئاسية في 11 نيسان/أبريل 2021، وكانت المنافسة فيها بين ثلاثة مرشحين ونوابهم وجرت بشكل كبير في أجواء سلمية، بالرغم من أن بعض أحزاب المعارضة ومرشحيها استبعدوا منه. وفي 15 نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات، وأعلنت باتريس تالون ورفيقته المرشحة، مريم شابي تالاتا، رئيسا ونائبة للرئيس على التوالي، وفوزهما بنسبة 86,3 في المائة من الأصوات. وحسب الأرقام الرسمية، بلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم 50,6 في المائة، وهي أعلى بكثير من نسبة 26,5 في المائة التي جاءت في تقديرات المحفل الانتخابي الوطني لمنظمات المجتمع المدني. وظلت المرشحة الرئاسية لحزب الديمقراطيين، رقية مادوغو، التي أبطلت المحكمة الدستورية ترشيحها، قيد الاحتجاز منذ 3 آذار/مارس بتهمة الإرهاب.

6 - وفي أعقاب إعادة انتخاب روش مارك كريستيان كابوري رئيسا في بوركينا فاسو، أعلنت حكومة جديدة في 11 كانون الثاني/يناير، يستمر رئيس الوزراء كريستوف جوزيف ماري دابيري في تولي رئاستها. وعين زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي سابقا زفيرين ديابري على رأس وزارة جديدة للمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وعُين تسع نساء ضمن أعضاء الحكومة البالغ عددهم 33 عضوا، مقارنة بما عدده سبع نساء أعضاء في الحكومة السابقة. وتركز الحكومة في أولوياتها، التي عرضها رئيس الوزراء على الجمعية الوطنية في 4 شباط/فبراير، على اللامركزية، والتلاحم الوطني، وإصلاح الشؤون الانتخابية وشؤون الحوكمة.

7 - وفي كابو فيردي، جرت الانتخابات البرلمانية في أجواء سلمية في 18 نيسان/أبريل. وحافظ الحزب الحاكم، الحركة من أجل الديمقراطية، على الاغلبية المطلقة حيث فاز بما عدده 38 مقعدا برلمانيا من بين 72 مقعدا. وحصل الحزبان الرئيسيان المعارضان، وهما الحزب الأفريقي لاستقلال كابو فيردى والاتحاد

الديمقراطي والمستقل لكابو فيردي 30 مقعدا نيابيا و 4 مقاعد نيابية، على التوالي. وانتخبت 27 امرأة نائبات في البرلمان (37,5 في المائة)، وهو عدد يكاد يمتثل لنسبة 40 في المائة المقررة بموجب قانون التكافؤ لعام 2019. وفي 20 أيار/مايو، أدت الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء أوليسيس كوريا سيلفا اليمين الدستورية، وهي تضم 19 وزيرا، من بينهم 5 نساء، وتسعة وكلاء وزارة، من بينهم 4 نساء.

8 - وفي كوت ديفوار، أعلن المجلس الدستوري في 18 آذار/مارس النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في 6 آذار/مارس. وحصل حزب تجمع أتباع هوفوي بوانييه من أجل الديمقراطية والسلام، وهو الحزب الحاكم، على 137 مقعدا من أصل 255 مقعدا في الجمعية الوطنية، مقابل 91 مقعدا للمعارضة و 26 مقعدا لمرشحين مستقلين، في حين ظل مقعد واحد شاغرا. ولا يتجاوز عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء 13 في المائة من مجموع المقاعد، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة 30 في المائة التي يحددها القانون. وفي 6 نيسان/أبريل، عين الرئيس الحسن واتارا حكومة من 41 عضوا، من بينهم 8 نساء، تحت قيادة رئيس الوزراء باتريك أتشي، الذي خلف رئيس الوزراء المتوفى حامد باكايوكو. وعين مرشح المعارضة للرئاسة كواديو كونان بيرتان وزيرا للمصالحة والتلاحم الوطني. وأكد حكم نهائي أصدرته دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في 31 آذار/مارس تبرئة الرئيس السابق لوران غباغبو ووزير الشباب في حكومته سابقا، شارل بلي غوديه من جميع التهم المتصلة بالأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة 2010-2011. وعاد الرئيس السابق إلى كوت ديفوار في 17 حزيران/يونيه.

9 - وفي غامبيا، تواصلت الاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية في 4 كانون الأول/ديسمبر 2021، وشملت وضع أحكام لتصويت الجالية الغامبية للمرة الأولى. وبدأ تسجيل الناخبين في 29 أيار/مايو. وتتواصل الجهود المتضافرة، بما في ذلك بدعم من لجنة بناء السلام، لتعبئة ما يلزم من تمويل لمعالجة أوجه العجز في الميزانية الانتخابية للفترة 2021-2023. وألغي استفتاء على دستور جديد بعد أن أخفقت المداولات التي يسرها الرئيس النيجيري السابق غودلاك جوناثان وأيدها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية عن التوصل إلى حل بشأن مسألة الأثر الرجعي لحكم الحدود المفروضة على الولاية الرئاسية. واختتمت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات جلساتها في 28 أيار/مايو، ومن المتوقع أن تنهي ولايتها في 30 حزيران/يونيه.

10 - وفي غانا، أدى الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو اليمين الدستورية لولاية ثانية في 7 كانون الثاني/يناير، بعد أن أعيد انتخابه في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 4 آذار/مارس 2021، رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمه الرئيس السابق ومرشح حزب المؤتمر الديمقراطي الوطني المعارض جون ماهاما الذي طعن فيه في نتائج الانتخابات، لعدم كفاية الأدلة على المخالفات المزعومة. وفي 9 آذار/مارس، تعهد الرئيس بتنشيط الاقتصاد ودعا إلى الوحدة والتعاون. وتضم الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في 21 كانون الثاني/يناير والمتألفة من 46 عضوا، 8 نساء على غرار عددهن في الحكومة السابقة.

11 - وفي غينيا، استمرت مظاهر التوتر السياسي في أعقاب الانتخابات الرئاسية المطعون في نتائجها التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وظل مقر اتحاد القوى الديمقراطية الغينية، وهو الحزب المعارض الرئيس، مغلقا بناء على أوامر الحكومة، في حين ادعت الجهات السياسية الفاعلة التعرض للترهيب والاعتقالات التعسفية وفرض قيود على السفر. ورغم استمرار دعوات المعارضة وهيئات المجتمع المدني إلى الحوار، لم يبدأ بعد العمل بالإطار الدائم للحوار السياسي والاجتماعي الذي أنشئ بموجب مرسوم رئاسي في 27 كانون الثاني/يناير. واندلعت احتجاجات في عدة مواقع بسبب الامتعاض من تردي الخدمات

العامة وآثار التعدين على البيئة وتفاقم ذلك من جراء تفشـــي مرض فيروس الإيبولا في المنطقة الشـــرقية واسـتمرار القيود المفروضـة من أجل الحد من تفشـي جائحة كوفيد-19. وأعيد فتح الحدود مع سـيراليون في شــباط/فبراير 2021 بعد أن كانت أغلقت في أيلول/سـبتمبر 2020، في حين لا تزال الحدود مع السـنغال وغينيا - بيساو مغلقة.

12 - أما في غينيا - بيسـاو، فقد تميز المشـهد السـياسـي بعودة زعيم المعارضـة قائد الحزب الأفريقي لتحقيق اسـتقلال غينيا وكابو فيردي، دومينغوس سـيمويس بيريرا، في 12 آذار/مارس 2021، وسـط بوادر تثبيت استقرار الوضع السياسي. وأعرب السيد سيمويس بيريرا عن اعتزامه المساهمة في "تعزيز مناخ التفاهم بما يسـاعد البلد على اسـتئناف المضـي قدما". وتعثر التقدم المحرز في عملية الإصـلاح الدسـتوري بسـبب عمليتين متوازيتين ومتنافسـتين إحداهما نفذتها اللجنة التقنية التابعة للرئيس عمر سـيسـوكو إمبالو والثانية قام بها البرلمان.

13 - وفي ليبريا، صــادقت اللجنة الوطنية للانتخابات على 13 عضــوا من أعضــاء مجلس الشــيوخ الـــ 15 الفائزين في انتخابات مجلس الشيوخ لمنتصف المدة التي جرت في 8 كانون الأول/ديسمبر 2020. ولا يزال التصديق على الحالتين المتبقيتين معلقا في انتظار قرار المحكمة العليا. وفي 1 نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات أن الاستفتاء الدستوري الذي أجري أيضا في 8 كانون الأول/ديسمبر لم يصل إلى أغلبية الثلثين المطلوبة لاعتماد نتائجه. واسـتمرت المشـاورات المتعلقة بسـن قانون انتخابي جديد يسـعى، في جملة أمور، إلى تحديد نسبة خاصة بالمشاركة السياسية للمرأة.

14 - واجتمعت لجنة متابعة الاتفاق في كيدال، مالي، في 11 شـباط/فبراير للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق الجزائر للســـلام في عام 2015، وجددت الالتزام بجملـة أمور من بينهـا بدء مرحلـة جديدة من عمليـة نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج وتنفيذ مشـاريع إنمائية جديدة. وفي 13 نيسـان/أبريل، اغتيل رئيس تنسـيقية الحركات الأزوادية وأحد الأطراف الرئيسـية في عملية السـلام المالية، سـيدي إبراهيم ولد سـيداتي، في باماكو على أيدي أفراد مسلحين لم تعرف هويتهم بعد.

15 - وتوقفت العملية الانتقالية في مالي باعتقال الرئيس المدني المؤقت باه نداو ورئيس الوزراء مختار عوان واحتجازهما في 24 أيار/مايو، اللذين أجبرا على الاســتقالة في 26 أيار/مايو قبل إطلاق ســراحهما. وفي 28 أيار/مايو، عينت المحكمة العليا نائب الرئيس السابق، عصيمي غويتا، وهو ضابط عسكري وعضو في اللجنة الوطنية لخلاص الشعب، رئيسا جديدا للحكومة الانتقالية. وفي 30 أيار/مايو، أدانت قمة استثنائية لرؤسـاء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا ما أطلقت عليه "انقلابا ثانيا"، وعلقت عضـــوية مالي في الجماعة الاقتصـــادية، ودعت إلى تعيين رئيس وزراء مدني جديد فورا وتشـكيل حكومة شاملة للجميع. وفي 8 و 9 حزيران/يونيه، زار مالي وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصـادية برئاسة الرئيس النيجيري السابق غودلاك إيبيلي جوناثان، وحث السلطات الانتقالية على العمل من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشـريعية يقبلها جميع الأطراف السـياسـية الفاعلة في إطار الجدول الزمني الانتقالي المنصـوص عليه. وفي 11 حزيران/يونيه، عينت حكومة تتألف من 28 عضوا بقيادة رئيس الوزراء تشوغيل مايغا.

16 - وفي موريتانيا، انضــم الرئيس الســابق عبد العزيز في 9 نيســان/أبريل إلى حزب الرباط الوطني المعارض ودعا أنصــاره إلى أن يســلكوا على منواله. وفي 11 آذار/مارس، وجهت إلى الرئيس الســابق و 13 مســؤولا آخرين تهم بالتورط في الفســاد وتهم أخرى. وواصــل الرئيس محمد ولد غزواني اجتماعاته للتواصل مع قادة المعارضة.

17 - وفي النيجر، جرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 21 شباط/فبراير. واندلعت احتجاجات عنيفة في عدة مدن في الفترة من 24 إلى 26 شــباط/فبراير احتجاجا على النتائج الأولية، جرى خلالها اعتقال واحتجاز ما لا يقل عن 650 من الأفراد ورموز المعارضــة، من ضــمنهم رئيس الوزراء الســابق حما أمادو. وفي 21 آذار/مارس، أكدت المحكمة الدســتورية فوز محمد بازوم من الحزب الحاكم الحزبِ النيجري للديمقراطية والاشـتراكية بنسـبة 55,7 في المائة من الأصـوات. ورفض مرشـح المعارضـة ماهامان عثمان من حزب التجديد الديمقراطي والجمهوري تلك النتائج. وفي 31 آذار/مارس، تمكن الحرس الرئاســي بسرعة من قمع محاولة انقلابية. وفي حفل التنصيب، الذي جرى في 2 نيسان/أبريل، تعهد الرئيس بمضاعفة الجهود للتصـدي للتهديدات الأمنية وإعطاء الأولوية للتعليم، ولا سـيما لتعليم الفتيات، ودعا السـلطات المالية إلى توسيع نطاق سيادة الدولة في شمال مالي. وتضم الحكومة الجديدة المكونة من 33 عضوا والتي شكلت في 7 نيسان/أبريل 5 نساء.

18 - وفي نيجيريا، قبل الرئيس محمد بهاري في 26 كانون الثاني/يناير اســتقالة رؤســاء أجهزة الأمن وأعلن عن استبدالهم وذلك في خضم تعالي الدعوات إلى إقالتهم بسبب تفاقم أعمال العنف وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد. وفي 1 نيســان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المسـتقلة عن بدء عملية تسـجيل الناخبين في 28 حزيران/يونيه للانتخابات العامة المزمع تنظيمها عام 2023.

19 - وفي السـنغال، اندلعت مظاهرات عنيفة في بداية آذار/مارس في عدة مدن في أعقاب توجيه اتهامات للمرشـح في الانتخابات الرئاسـية لعام 2019، عثمان سـونكو، بالتورط في عمليات اغتصـاب مزعومة، وهي اتهامات اعتبرها أنصــاره ذات دوافع سـياسـية. وفي 8 نيســان/أبريل، أعلنت الحكومة عن إنشـاء لجنة مسـتقلة للتحقيق في هذه الأحداث. وخلصــت مراجعة مسـتقلة لسـجل الناخبين إلى أن السـجل موثوق به، لكن أحزاب المعارضـة رفضت هذا التقييم. واستمرت المداولات في إطار اللجنة السياسية للحوار الوطني من أجل إصـلاح قانون الانتخابات قبل الانتخابات المحلية التي أُجلت من جديد بموجب مرسـوم رئاســي إلى كانون الثاني/يناير 2022. وفي أعقاب ازدياد التذمر من آثار حظر التجول المرتبط بالجائحة على ســبل العيش، عقد الرئيس ماكي سـال في 22 نيسـان/أبريل مؤتمر قمة وطنيا للشـباب والتزم بتخصـيص 825 مليون دولار للجهود الرامية إلى الحد من البطالة.

20 - وفي سيراليون، حث الرئيس مادا بيو، خلال لقاء عام عقد في 10 آذار/مارس، المجتمع المدني على العمل مع جميع الأحزاب السياسية واحترام الرئيس السابق إرنست باي كوروما بوصفه أحد كبار رجال الدولة. ومع ذلك، لا تزال مظاهر التوتر قائمة بين الحزب الشعبي لسيراليون، الذي هو الحزب الحاكم، وحزب المؤتمر الشـعبي العام، وهو الحزب المعارض الرئيســي، بسـبب اسـتمرار المتابعة القضــائية للرئيس السـابق ومعاونيه، وكذلك تعداد السكان في منتصف المدة الذي أدى إلى مناقشة محتدمة في البرلمان في 19 نيسان/أبريل.

21 - وفي توغو، أنشأ مرسوم وزاري صدر في 15 شباط/فبراير محفل التشاور الوطني بين الأطراف السياسية كإطار للتشاور بين الأحزاب السياسية لبحث التعديلات المحتمل إدخالها على الدستور والأحكام الانتخابية. ويهدف المحفل أيضا إلى اقتراح إجراءات لبناء الثقة قبل الانتخابات الإقليمية التي لم يحدد موعدها بعد، غير أن بعض أحزاب المعارضة تقاطع هذا الاطار.

باء - الحالة الأمنية

22 - ظلت الحالة الأمنية العامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل متقلبة وارتفعت مستويات، ولا سيما في أنحاء منطقة وسط الساحل ونيجيريا. وعلى الرغم من زيادة العمليات العسكرية وعمليات مكافحة التمرد من جانب الجيوش الوطنية، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والشركاء الدوليين، لم تزل تتصاعد في المنطقة الفرعية هجمات الجماعات المتطرفة والعصابات الإجرامية التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأصول المنظمات الإنسانية وقوات الدفاع والأمن ومتطوعي الدفاع المدني. وفي منطقة ليبتاكو - غورما الثلاثية الحدود التي تتقاسمها بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تنازعت الجماعات الإرهابية أيضا على الأراضي والموارد، ولا سيما السلع المسروقة وطرق الاتجار ومناجم الذهب الحرفية والضرائب غير المشروعة. وتسبب غياب سلطة الدولة في المنطقة أيضا في إيجاد بيئة مواتية للجماعات المقاتلة والعصابات الإجرامية في تنفيذ عملياتها وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها.

23 - وفي بوركينا فاسو، قتل في النصف الأول من عام 2021 مئات المدنيين في هجمات شنتها جماعات إرهابية مفترضة في المنطقة الشرقية، في حين أفيد بأن ما لا يقل عن 15 مدنيا اختطفوا وأعدموا بعد ذلك في سيتينغا، بمنطقة الساحل. وفي نيسان/أبريل، قتل 70 شخصا، بينهم 30 مدنيا، أربعة منهم أطفال. واستُهدفت أيضا قوات الأمن ومتطوعو الدفاع المدني في كثير من الأحيان في مقاطعات مختلفة. وفي حزيران/يونيو، قتل أكثر من 100 مدني، بينهم 7 أطفال، وجرح عدة آخرون على أيدي مهاجمين مجهولين في قرية واقعة في محافظة ياغا، في منطقة الساحل.

24 - وفي مالي، استمرت الهجمات ضد قوات الأمن الوطنية والدولية بلا هوادة، حيث أبلغ عن وقوع ما لا يقل عن 40 حادثا في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 1 نيسان/أبريل. وفي 15 آذار/مارس، قتل ما لا يقل عن 33 جنديا ماليا وجرح 14 آخرين في هجوم على مركز أمني في تيسيت، بمنطقة غاو. وأسفر هجوم على قافلة تابعة للأمم المتحدة على محور دوينتزا - تومبوكتو في 13 كانون الثاني/يناير وعلى معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي في أغيلهوك، بمنطقة كيدال، في 2 نيسان/أبريل، عن مقتل أربعة من حفظة السلام وجرح 34 آخرين. وعلاوة على ذلك، أبلغ عن وقوع ما مجموعه 307 هجمات ضد المدنيين في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

25 - وفي النيجر، تحمل المدنيون الوطأة العظمى من هجمات المتطرفين. وفي الربع الأول من عام 2021، أسفرت الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين في منطقتي تيلابيري وطاهوا عن ارتفاع قياسي في عدد القتلى يزيد مجموعه على 400 شخص. وفي ديفا، في 21 شباط/فبراير، هاجمت عناصر مزعومة من جماعة بوكو حرام قافلة تحمل مواد انتخابية، مما أسفر عن مقتل مسؤول انتخابي، بينما هوجم مركز اقتراع في بانكيلاري، بمنطقة تيلابيري، خلال دورة التصفية في الانتخابات الرئاسية.

26 - ولم يزل الوضع في نيجيريا يطرح تحديات أمنية متعددة الأبعاد. وزادت فصائل جماعة بوكو حرام وقطاع الطرق وجماعات مسلحة مجهولة من هجماتها على قوات الأمن والوكالات الإنسانية وعلى المدنيين بصورة أساسية. وشهدت المنطقة الجنوبية الشرقية التي كانت هادئة في السابق العديد من الهجمات التي شنها مسلحون مجهولون استهدفت أفراد الأمن والمنشآت. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت أيضا وتيرة عمليات الاختطاف للحصول على فدية زيادة هائلة، حيث تضرر منها 570 1 شخص، من بينهم 800 طالبا في المدارس الثانوية، ووقع معظمها في ولايات كادونا وكاستينا وزمفارا والنيجر. وفي أواخر نيسان/أبريل، أعلن حاكم ولاية النيجر أن فصائل بوكو حرام سيطرت على بعض أراضي الولاية، مما يشكل توسعا في عملياتها خارج المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا. وكان للتحديات الأمنية في البلاد آثار غير مباشرة على قضايا السلامة العامة والأمن الغذائي والتلاحم الاجتماعي، وأدت إلى ارتفاع أصوات المطالبين بالانفصال.

27 - وفي الفترة قيد الاستعراض، واصلت الجماعات الإرهابية اختبار مناعة الدفاعات الحدودية للبلدان الساحلية. ففي كوت ديفوار، نفذت 4 هجمات على أفراد الأمن في خلال فترة التقرير في كافولو وتيهيني، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وفي السنغال، فككت السلطات خلية منتسبة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في بلدة كيديرا الشرقية، مما دفع الرئيس إلى أن يحضر لأول مرة الدورة العادية لهيئة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي انعقدت بنجامينا في 15 شباط/فبراير.

28 - وفي خضم ارتفاع مستويات العنف، سجلت العمليات العسكرية الوطنية والدولية بعض النجاحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت عملية اشترك في تنفيذها 500 1 جندي فرنسي و 900 جندي من بوركينا فاسو و 850 جنديا ماليا و 150 جنديا من النيجر في الفترة من 2 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير إلى إضعاف قبضة المسلحين على أجزاء من شمال مالي وسهلت إعادة فتح الطريق من غاو إلى هومبوري. وساهم نشر 200 1 جندي تشادي في النيجر في تعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الممر المركزي ليبتاكو - غورما.

29 - وأسفرت الجهود التي بذلتها المجتمعات المحلية للتحاور مع الجماعات المسلحة عن نتائج ملموسة أيضا. وفي بوركينا فاسو، يسرت محادثات السلام بين قوة المتطوعين للدفاع عن الوطن وبين السلطات المحلية في مقاطعتي سوم وياتنغا، إعادة فتح طريق رابط بين منطقة ثيو في بوركينا فاسو ومنطقة كورو في مالي، يستخدمه التجار عبر الحدود. وعلى الرغم من استمرار العنف في جيبو بمقاطعة سوم، ساعدت المبادرات المحلية على خلق هدوء مشوب بتوتر في منطقة كانت في السابق ميدانا رئيسيا للهجمات. وفي مالي، أسهمت محادثات السلام المحلية في خفض عدد الحوادث الأمنية والإصابات في صفوف المدنيين. فقد قام مركز الحوار في المجالات الإنسانية في الفترة من 12 إلى 24 كانون الثاني/يناير بتيسير محادثات أفضت إلى إبرام سلسلة من الاتفاقات بين طائفتي الفولاني ودوغون في كورو، بمنطقة موبتي. وفي 14 آذار/مارس، قام المجلس الإسلامي الأعلى في مالي بدور الوسيط في إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين صيادي *الدوزو* التقليديين وأعضاء جبهة تحرير ماسينا المنتسبة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في مقاطعة نيونو في منطقة سيغو.

30 - وظل خليج غينيا هدفا رئيسيا لأعمال القرصنة، بالرغم من حصول انخفاض طفيف في عدد الحوادث التي وقعت مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، سجل المركز الأقاليمي لتنسيق شؤون السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا 20 حادثا،

مقارنة بما عدده 45 حادثا سُـــجل في الربع الأخير من عام 2020، من بينها 9 حوادث في المجال البحري للجماعة الاقتصـــادية و 40 عملية اختطاف. وازدادت عمليات الاختطاف للحصـــول على فدية، التي كانت هي أسلوب العمل الرئيسي، تفننا باستخدام سفن كبرى لتنفيذ العمليات بعيدا عن الساحل، مثلما يتضح من الهجمات التي قام بها القراصنة في الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير واستهدفت أربع سفن في المياه الواقعة بين الكاميرون وساو تومي وبرينسيبي. وحسب المكتب البحري الدولي، فإن حالة الوفاة الوحيدة في صفوف البحارة التي سُجلت فيها في عام 2021 وقعت في خليج غينيا.

31 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، ضـبطت أجهزة إنفاذ القانون كميات كبيرة من المخدرات والأدوية المزيفة وغير ذلك من المواد المهربة. وفي الربع الأول من العام، ضـبطت السـلطات أكثر من 11 طنا من الكوكايين وأكثر من 24 طنا من القنب في بوركينا فاسو والسنغال وغامبيا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر. وفي 21 آذار/مارس، اعترضت البحرية الفرنسية سفينة في خليج غينيا تحمل أكثر من ستة أطنان من الكوكايين. وفي الفترة بين شـــباط/فبراير وأيار/مايو 2021، نفذت وحدة مكافحة الاتجار في مطار غينيا - بيساو خمس عمليات ضبط بلغ مجموعها 930 3 كيلوغراما من الكوكايين. وفي السنغال، فككت السلطات عصابة لتهريب الأدوية المزيفة، بينما اعتقلت في كوت ديفوار عصابة تتاجر بالحيوانات البرية.

جيم - التنمية المستدامة

32 - في مطبوع *التوقعات الاقتصـادية الأفريقية لعام 2021* الصـادر في 12 آذار/مارس، أورد مصـرف التنمية الإفريقي تقديرات للناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا تشير إلى أنه قد انكمش بنسبة 1,2 في المائة في عام 2020. وأدى هذا الانكماش إلى ارتفاع حاد في مظاهر الفقر وعدم المســاواة وزاد من حدة التوترات الاجتماعية. ولم تزل التدابير الوطنية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى تقليص الحيز المالي، واستلزم ذلك اتخاذ قرارات صـعبة تفاضـل بين خدمات الحماية الاجتماعية وبين الاسـتثمارات الإنتاجية. وأثر إغلاق الحدود بين غينيا والبلدان المجاورة في المبادلات التجارية وفرص تكوين الثروة.

33 - وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتنفيذ خطط التدابير الاجتماعية الاقتصـــادية لتحقيق التعافي في الأجل الطويل، التي تركز على المجالات الحاسـمة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل للشـباب والنسـاء، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتقديم المساعدة إلى قطاع الصحة، وتيسير الحصول على التعليم، وما يترتب على ذلك من آثار تحفيزية تعين على تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وقد يؤدي تأخر حملات التلقيح ضـد كوفيد-19 وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي إلى تعريض جهود الإنعاش للخطر.

دال - سياق العمل الإنساني

34 - ظلت الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة الفرعية شديدة التقلب، وساهم انعدام الأمن وأعمال العنف والنزوح والفقر وسوء التغذية في تفاقم حالات الضـعف بشكل شـديد. وحسـب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج ما يقرب من 29 مليون شخص في منطقة الساحل إلى المساعدة والحماية في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنحو 5 ملايين شخص عن عددهم في مستهل عام 2020. ففي بوركينا فاسو، سيحتاج عدد قياسي قوامه 3,5 ملايين شخص، إلى مساعدة طارئة في ست مناطق ذات أولوية. وفي مالي، سيحتاج 5,9 ملايين شـــخص إلى المســاعدة الإنســانية، وذلك يفوق العدد المســجل في مطلع عام 2020 وهو 4,3 ملايين شـخص. وفي النيجر، زاد عدد الأشـخاص الذين يحتاجون إلى المسـاعدة الإنسـانية بمقدار

000 900 شخص بحيث وصل إلى 3,8 ملايين شخص، مقارنة بأوائل عام 2020. وإضافة إلى ذلك، يحتاج 8,7 ملايين شخص في شمال شرق نيجيريا إلى شكل من أشكال المساعدة، ويلزم توفير الدعم الحاسم لما عدده 6,5 ملايين شخص ممن هم أشد ضعفا.

35 - وقد بلغ عدد النازحين في جميع أرجاء منطقة الساحل 5,3 ملايين شخص. ففي بوركينا فاسو، فر 000 200 شخص آخرين من ديارهم، ليصل العدد الإجمالي للنازحين إلى 1,2 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وفي مالي، ارتفع عدد النازحين في الداخل إلى 000 347 شخص، أي بزيادة قدرها 000 60 شخص. وفي النيجر، ارتفع عدد الأشخاص الذين فروا من ديارهم في فترة التقرير بمقدار 000 34 شخص ليصل بحلول شهر أيار/مايو 2021 إلى 000 300 نازح.

36 - وظل مستوى انعدام الأمن الغذائي مرتفعا بدرجات تدعو إلى القلق. ففي جميع أنحاء منطقة الساحل، كان من المتوقع أن يفتقر 14 مليون شخص للأمن الغذائي بدرجة خطيرة خلال موسم الجدب المقبل، الممتد من حزيران/يونيه إلى أغسطس/آب. ويواجه ما مجموعه 6,3 ملايين طفل مستوى حادا من سوء التغذية، من بينهم 1,6 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم الذي يهدد حياتهم. وفي النيجر، واجه 2,3 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد وتعرض 000 457 طفل دون سن الخامسة لسوء التغذية الحاد الوخيم. وفي حوض بحيرة تشاد، يتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في عام 2021 بمقدار نصف مليون شخص مقارنة بالعام السابق. وفي نيجيريا وحدها، من المتوقع أن يواجه 4,3 ملايين شخص الجوع الحاد خلال موسم الجدب المقبل.

37 - وأدى انعدام الأمن والهجمات إلى تعطيل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل خطير وتقييد وصول المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق، مما حرم المجتمعات المحلية المنكوبة من الحصول على المساعدة الأساسية وعرض موظفي المساعدة الإنسانية لمخاطر متزايدة. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، أوصدت أبواب أكثر من 000 5 مدرسة أو تعطل فيها سير العمل فيها، مما يعرض للخطر إعمال حق الأطفال في التعليم، وخاصة الفتيات اللائي تكون عودتهن إلى المدرسة أقل احتمالا بعد الانقطاع عنها لمدة طويلة. وفي منطقة الساحل الوسطى، أغلق 136 مركزا صحيا أبوابها بسبب انعدام الأمن، ومعظم المراكز التي لا تزال مفتوحة لا تعمل بكامل طاقتها. وكانت وفيات الأمهات في المناطق المتضررة من الأزمة أعلى بكثير من المتوسط الوطني. وواجهت النساء والفتيات أيضا مخاطر متزايدة للتعرض للاختطاف والزواج القسري والاعتداء الجنسي. وفي النيجر، تفوق نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة ممن تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و 16 سنة 50 في المائة؛ وقد أضر تفشي أمراض الحصبة والكوليرا والتهاب السحايا بالفئات الأشد ضعفا. وفي نيجيريا، أدى انعدام الأمن إلى خلق تحديات في مجال اللوجستيات وإيصال المساعدات أدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية العصيبة أصلا.

38 - ووضعت بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا خططا للاستجابة الإنسانية تتطلب نحو 2,7 بليون دولار لإيصال المساعدات إلى 16,2 مليون شخص. وفي منتصف حزيران/يونيه، لم يكن تمويل هذه الخطط يتجاوز 16 في المائة من المبلغ المطلوب.

39 - وفي 16 حزيران/يونيه، سجل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ما يقرب من 000 500 حالة إصابة بكوفيد-19 و 833 6 حالة وفاة. وزاد انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء المنطقة من حدة الضعف الواسع النطاق وساهم في زيادة العنف الجنساني. وقد بدأت حملات التلقيح في جميع بلدان المنطقة الفرعية من خلال مرفق كوفاكس، وهو دعامة مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19.

هاء - حقوق الإنسان

40 - في الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات إيجابية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون من زاوية تعزيز الأطر والتدابير المعيارية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة. ففي غامبيا، قوبل الحكم الصادر في 27 كانون الثاني/يناير في قضية يانكوبا توري، الذي زعم أنه ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال رئاسة جامع، بالترحيب واعتبر مقدمة لمزيد من الملاحقات القضائية. وفي بوركينا فاسو، اتهمت محكمة عسكرية في 15 نيسان/أبريل الرئيس السابق بليز كومباوري، ورئيس أركان الدفاع السابق الجنرال جيلبرت ديندري، و 12 آخرين باغتيال الرئيس السابق توماس سانكارا في عام 1987. وفي اليوم نفسه، أدين زعيم الميليشيا أمادي أوريمي في كوت ديفوار وحكم عليه بالسجن مدى الحياة لجرائم ارتكبت خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات في الفترة 2010-2011. وفي ليبريا، واصلت السلطات التعاون مع بلدان أوروبية ومجاورة في التحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في أثناء الحرب الأهلية.

41 - وفي عدة بلدان في المنطقة، أدى الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي، ولا سيما خلال الاحتجاجات العنيفة، إلى تقويض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأفادت التقارير أن أعمال العنف التي حدثت قبل الانتخابات في بنن تسببت في وفاة شخصين. وفي النيجر، ألقي القبض على عدة أشخاص في أعقاب أعمال العنف التي تلت الانتخابات، رغم زعم السلطات أنها أفرجت عن معظمهم منذ ذلك الحين. وفي غينيا، لا يزال عدد غير معروف من المعارضين وشخصيات المجتمع المدني رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأعرب ناشطون في البلدان الثلاثة جميعها عن قلقهم من اعتقال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأعضاء المعارضة والناشطين السياسيين الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع بدوافع سياسية. وفي السنغال، خلفت الاحتجاجات العنيفة في آذار/مارس ما لا يقل عن 10 قتلى وأكثر من 500 جريح، في خضم اعتداءات على الصحفيين وإغلاق مؤسسات إعلامية.

42 - ووردت ادعاءات بالاعتداء الجسدي على الصحفيين والناشطين السياسيين في غينيا - بيساو، مما أثار قلقا بالغا بشأن حرية الصحافة وحرية التعبير. وحثت الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان في غانا السلطات على التحقيق في الحوادث المتعلقة باحتجاز العاملين في مجال الإعلام، في حين أدانت نظيراتها في نيجيريا الآثار المترتبة على الهجمات المتكررة على المدارس واختطاف الطلاب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم وفي عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وألقت الهجمات على السجون في نيجيريا ومقتل السجناء المحتجزين في غينيا المزيد من الضوء على الحاجة إلى تعزيز أمن مرافق السجون وإدارتها إجراء تحقيق شامل في تلك الوفيات وظروف الاحتجاز.

43 - ولم يزل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن قوات الأمن ترتكبها أثناء مكافحة الإرهاب مصدر قلق بالغ. وفي النيجر، في 28 آذار/مارس، وُجه انتباه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى عدة ادعاءات تتعلق بأعمال العنف الجنسي تورط فيها جنود من الكتيبة التشادية الثامنة التابعة للقوة المشتركة في تيرا. وتحركت القوة المشتركة بسرعة باتخاذ

سلسلة من التدابير تمشيا مع إجراءاتها الداخلية المتعلقة بإجراء التحقيقات الداخلية، التي وضعت ضمن إطار الامتثال بدعم من مفوضية حقوق الإنسان.

44 - وفي 30 آذار/مارس، أصدرت البعثة تقريرا عن نتائج التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الغارة الجوية التي شنتها القوات الفرنسية العاملة في إطار عملية برخان في باونتي، بمنطقة دوينتزا، في 3 كانون الثاني/يناير. وأكد التحقيق أن ما لا يقل عن 22 شخصا قتلوا، من ضمنهم أفراد يشتبه في انتمائهم إلى الجماعة المتطرفة، كتيبة سيرما. وأوصت البعثة السلطات المالية والفرنسية بإجراء تحقيق مستقل وموثوق وشفاف من أجل فحص الظروف التي وقعت فيها الغارة وأثرها على السكان المدنيين في باونتي.

واو - النساء والفتيات

45 - أُحرز تقدم في وضع أطر مؤسسية وتنظيمية بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن؛ ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذها. ففي غامبيا، اعتمد في آذار/مارس تشريع جديد بشأن قضايا الزواج والتملّك من أجل حماية حقوق النساء والفتيات. وفي ليبريا، تم تركيب معدات جديدة لإجراء اختبارات الحمض النووي في سياق تقييم الأدلة في حالات الاغتصاب، ووضعت اللجنة الوطنية للانتخابات بروتوكولا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة. وفي 6 نيسان/أبريل، صادقت موريتانيا على خطة عملها الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وبذلك تكون كابو فيردي هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يعتمد بعد خطة عمل وطنية بهذا الشأن. وفي 23 نيسان/أبريل، أصدرت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادئها التوجيهية لتعميم مراعاة خطة المرأة والسلام والأمن في جميع إداراتها.

46 - وحدثت تطورات متباينة بشأن المشاركة والتمثيل السياسيين للمرأة. فمن ناحية، ساهمت حملات وسائل التواصل الاجتماعي وآليات الرصد في تعزيز المشاركة النشطة للنساء والشباب في الانتخابات في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر. ففي كابو فيردي، رشح الحزب الأفريقي من أجل استقلال كابو فيردي المعارض امرأة لمنصب رئيس الوزراء. ومن ناحية أخرى، ظل العدد العام للنساء في الحكومات الجديدة في بوركينا فاسو وكوت ديفوار والنيجر دون تغيير يذكر. ففي النيجر، بينما تجاوز عدد البرلمانيات (48 من بين 166 مقعدا) قليلا الحصة المقررة، حيث بلغ عدد الوزيرات 5 من بين 33 وزيرا، لم يف البلد بنسبة 30 في المائة من المناصب الوزارية المخصصة للنساء في تشكيل مجلس الحكومة بموجب القانون. وعلى الرغم من أن بعض أسباب هذا التفاوت في النتائج يرجع إلى نقص الموارد والدعم السياسي، فإنه يستدعي تعزيز المشاركة والتوعية لتنفيذ التشريعات القائمة.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة للممثل الخاص والمهام الخاصة التي اضطلع بها

47 - في ضوء التطورات والاتجاهات المذكورة أعلاه، واصل الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. واضطلع بهذه الجهود بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعن طريق الدعوة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية واتباع نهج شاملة في العمليات الدستورية والانتخابية والأمنية. ونظرا للقيود الموضوعة

من أجل الحد من تفشــي جائحة كوفيد-19، أجريت عدة من المشــاورات افتراضــيا، مما أثر على العمليات الحساسة التي كانت تتطلب السرية.

48 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، شـــارك الممثل الخاص في الدورة العادية الثامنة والخمســـين لهيئة رؤســاء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا حيث دعا إلى إعطاء الأولوية للحوار لحل الخلافات السياسية وبناء توافق في الآراء وضمان الحوكمة الشاملة للجميع. وعينت الهيئة رئيسي غانا والنيجر لقيادة عملية تعبئة الموارد لخطة عمل الجماعة للفترة 2020-2024 للقضـاء على الإرهاب، ومددت ولاية بعثة الجماعة في غامبيا حتى كانون الأول/ديســـمبر 2021، على أن تخلفها بعثة شـــرطة تابعة للجماعة. وأعرب الممثل الخاص من جديد عن التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا سعيا لتحقيق الأهداف المشتركة.

49 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، زار الممثل الخاص ورئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي سـيراليون لمناقشـة التطورات الســياســية وخطط التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، والنزاع المتعلق بقرية ييـنغا الحدودية بين غينيا وسيراليون. وأثنيا على الجهود المبذولة لتعزيز التلاحم والمصـالحة الوطنيين ودعوا إلى التوصـل إلى حل توافقي للنزاع الحدودي مع غينيا. وعقب زيارتهما، تبادل البلدان زيارات على المســـتوى الوزاري توجت بزيارة رئيســـة سيراليون إلى كوناكري في 15 شباط/فبراير وما تلاها من إعادة فتح الحدود.

50 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، قام الممثل الخاص صـحبة رئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي بزيارة إلى كابو فيردي. وناقش المســـؤولان التطورات الإقليمية وأشـــادوا بالتزام كابو فيردي بالديمقراطية والمشـــاركة السياسية للمرأة.

51 - وفي الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير وفي 9 و 10 آذار/مارس، قام الممثل الخاص بزيارتين لبنن دعما للجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تفضـي إلى إجراء انتخابات رئاسـية سـلمية وذات مصـداقية. وتشـاور مع رئيس بنن وأصـحاب المصـلحة الوطنيين، بما في ذلك أعضـاء المعارضـة، ودعا إلى الحوار لمعالجة القضـايا الخلافية. وشدد أصـحاب المصـلحة على استمرار المظالم، لكنهم أعربوا عن التزامهم بكفالة إجراء الانتخابات في أجواء سلمية.

52 - وفي غينيا - بيسـاو، أجرى الممثل الخاص صـحبة المنسـق المقيم مشـاورات مع أصـحاب المصـلحة الوطنيين في الفترة من 10 إلى 12 شـباط/فبراير، لمعالجة حالة رئيس الوزراء السـابق أريسـتيدس غوميز الذي لجأ منذ آذار/مارس 2020 إلى مباني الأمم المتحدة. وتبعا لذلك، سمح للسيد غوميز أن يغادر غينيا - بيساو لأسباب طبية على متن طائرة خاصة تابعة للأمم المتحدة في 12 شباط/فبراير 2021.

53 - وفي 15 شـباط/فبراير، حضـر الممثل الخاص الدورة العادية السـابعة لهيئة رؤسـاء دول المجموعة الخماســية لمنطقة الســاحل التي انعقدت في نجامينا. وخلال القمة، أشــار رئيس هيئة الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا إلى التزام الجماعة الاقتصـــادية بالمســـاهمة بمبلغ بليون دولار في مكافحة الإرهاب في المنطقة. وأكد رئيس مفوضـــية الاتحاد الأفريقي من جديد على النشـــر المتوقع لقوات الاتحاد الأفريقي لدعم القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

54 - وفي 20 شباط/فبراير، عاد الممثل الخاص إلى النيجر، عقب زيارته في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2020، في سياق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وأعضاء بعثات مراقبي الانتخابات للمساعدة في تيسير بيئة مواتية لإجراء الانتخابات. وحضر أيضا حفل تنصيب الرئيس في نيامي في 2 نيسان/أبريل.

55 - وفي الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير، تشاور الممثل الخاص مع رئيس غامبيا، أداما بارو، وغيره من أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في 4 كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن الإصلاحات الدستورية والأمنية وغيرها من الإصلاحات. ودعا الممثل الخاص إلى إنشاء آليات موثوقة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة والتعويض، الذي يتوقع تسليمه إلى الرئيس في نهاية حزيران/يونيه.

56 - وظل الممثل الخاص على اتصال وثيق بأصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الرئيس، طيلة الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في السنغال في أوائل آذار/مارس. وتواصل أيضا من فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق ببحث سبل دعم السلطات الوطنية في معالجة المظالم وبناء الثقة في مؤسسات الدولة.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

57 - لم يزل عمل اللجنة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا متأثرا بالقيود المفروضة من أجل الحد من تفشي جائحة كوفيد-19، حيث جرى الاعتماد بدرجة كبيرة في رسم الخرائط النهائية وإنجاز العمليات الأخرى على أساليب التعاون عن بعد. وتمكن الطرفان برعاية اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود، التي اجتمعت في أبوجا في الفترة من 21 إلى 28 شباط/فبراير، من المضي قدما في المناقشات المتعلقة ببعض نقاط الخلاف غير المحسومة بغاية التوصل إلى ترسيم الحدود البرية بصورة نهائية. وموازاة مع تخفيف القيود المفروضة على السفر، استؤنفت في آذار/مارس العمليات الميدانية لبناء ونصب 322 عمودا حدوديا واختتمت في منتصف أيار/مايو. وقد اكتمل حتى الوقت الراهن تشييد 673 1 عمودا مما مجموعه 696 2.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تتهدد السلام والأمن

58 - حافظ المكتب على تعاونه الوثيق مع الشركاء الإقليميين وشركاء الأمم المتحدة. ففي 9 آذار/مارس، عقد المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعهما السنوي عن طريق التداول بالفيديو. والتزم المشاركون بتعزيز التواصل واعتمدوا خطة عمل مشتركة لعام 2021، تركز ضمن أمور أخرى على دعم الدبلوماسية الوقائية، وديناميات النزاع بين الرعاة والمزارعين، والأمن المناخي، والمسائل الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان.

59 - وواصل المكتب تقديم دعمه للرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها، بوسائل من بينها إيفاد أخصائي تخطيط قام بتيسير تناقل المعارف المؤسسية فيما بين الرئاسات الدورية. واستمر المكتب في تقديم مساعدته لمركز تحليل التهديدات والإنذار المبكر التابع للمجموعة الخماسية، الذي شرع في شباط/فبراير في إجراء استقصاء للجماعات المسلحة في المنطقة وأنشأ شبكة من مراكز البحوث داخل المجموعة الخماسية لتنسيق البحوث المتعلقة بالسلام والأمن وتحديد أولوياتها.

1 - ديناميات النزاع بين الرعاة والمزارعين

60 - استنادا إلى الدراسة التي أجرياها بشأن مسائل الرعي والأمن، نشر مكتب الأمم المتحدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كتيبا بشأن إدارة النزاعات بين المزارعين والرعاة ومنع نشوبها استنادا إلى الدروس المستفادة من السنغال وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا. وبغية تعزيز تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية للأمين العام المعنية بديناميات النزاع بين الرعاة والمزارعين، جرى توسيع نطاق المشاركة في الفريق العامل المعني بمسائل الرعي ومنع نشوب النزاعات التابع للمكتب ليشمل المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقام فريق أساسي تابع للفريق العامل بإجراء تحليل مشترك تضمن تقييما لديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة في غرب ووسط أفريقيا.

2 - حوض بحيرة تشاد

61 - اضطلع مكتب الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد ببعثات مشتركة إلى الكاميرون وتشاد (21 شباط/فبراير إلى 6 آذار/مارس)، والنيجر (من 11 إلى 17 نيسان/أبريل)، ونيجيريا (25 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو). وتحاور الوفد مع أصحاب المصلحة في المناطق المتضررة من عمليات جماعة بوكو حرام، وتناول بالتقييم حالة حقوق الإنسان ودعا إلى مؤازرة العمل الإنساني.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

62 - خلال اجتماع رفيع المستوى عقد في 13 و 14 كانون الثاني/يناير، ناقش الممثل الخاص والأمين العام لاتحاد نهر مانو التحديات التي تواجه بلدان حوض نهر مانو، بما في ذلك تأثرها عَرَضاً بالقلاقل الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل. ودعا الممثل الخاص إلى تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتفعيل الكامل لوحدتي اتحاد نهر مانو المشتركتين المعنيتين بمسائل الأمن عبر الحدود وبناء الثقة. واتفق منسقو الأمم المتحدة المقيمون في البلدان الأربعة الذين شاركوا في الاجتماع على مبادرات جديدة لمكافحة خطاب الكراهية.

4 - أعمال القرصنة في خليج غينيا

63 - إدراكا من الممثل الخاص لوسط أفريقيا والممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للآثار السلبية لأعمال القرصنة على التجارة والأمن وسيادة القانون، فقد عقدا اجتماعا افتراضيا مشتركا رفيع المستوى في 18 آذار/مارس مع رئيسي مفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا. واتفق المشاركون على خطوات لإعادة تفعيل آليات التنسيق الإقليمية، ولا سيما المركز الأقاليمي المعني بالتنسيق، والمركزين الإقليميين الفرعيين في منطقتي غرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

5 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

64 - في مسعى إلى تعزيز مراعاة المنظور الجنساني والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، أقام مكتب الأمم المتحدة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وأعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، توجت بإجراء تقييمين مشتركين لمخاطر تغير المناخ في ليبريا ونيجيريا.

6 - إصلاح قطاع الأمن والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

65 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم لعمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة الفرعية. ففي خلال بعثة تقييم مشتركة قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غامبيا في الفترة من 8 إلى 12 شباط/فبراير، أعرب النظراء الوطنيون والدوليون عن قلقهم من عدم تنفيذ استراتيجية قطاع الأمن للفترة 2020-2024. ودعوا إلى تعزيز آليات التنسيق وتوفير الدعم المالي الملائم. وفي الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل، أوفد مكتب الأمم المتحدة بعثة تقنية إلى كوناكري لتقييم الجهود الجارية من أجل وضع سياسة لقوات الدفاع والأمن بشأن التصدي للعنف الجنسي والجنساني وبشأن تجنيد النساء في القوة وترقيتهن.

66 - وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير خطة عمل لتعزيز العمل المشترك في مجالي التحليل والدعوة. ويُعِدّ الكيانان اجتماعا للجنة السياسات الرفيعة المستوى واللجنة الاستشارية البرنامجية، يزمع عقده في الجزء الأخير من عام 2021، لإعادة تنشيط مبادرة ساحل غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

7 - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

67 - في 7 كانون الثاني/يناير 2021، عين الأمين العام عبد الله مار ديي منسقا خاصا للتنمية في منطقة الساحل. ويقود المنسق الخاص، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، جهود تعبئة الموارد لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وعمل المنسق الخاص أيضا مع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين الآخرين من أجل ترسيخ الاستراتيجية ضمن الأطر القائمة.

68 - وفي 8 و 9 شباط/فبراير، اشترك الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا في رئاسة الاجتماع الحادي عشر للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستعرض المشاركون التقدم المحرز في المناطق الرئيسية بما فيها منطقة ليبتاكو غورما الثلاثية الحدود وحوض بحيرة تشاد. وحددوا خطوات لتعبئة الموارد والتزموا بتسريع الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة للمبادرات والشراكات الإقليمية القائمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وهيئة ليبتاكو - غورما. وفي مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعقود في 16 شباط/فبراير، كرر الأمين العام دعوته إلى ضمان حصول القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به، من خلال ولاية يضعها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتمويل مستدام، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

69 - وفي 28 نيسان/أبريل، قدمت نائبة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنسق الخاص إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن الجهود الجارية لزيادة الاستثمارات عبر الحدود وتقديم المزيد من الدعم للنساء والشباب. ودعت اللجنة إلى مزيد من الاستثمارات الهيكلية، فضلا عن دعم أقوى متعدد الشركاء لفرادى بلدان منطقة الساحل. ونظم مكتب المنسق الخاص ومكتب الأمم المتحدة في 20 و 21 أيار/مايو اجتماعا تشاوريا بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة في داكار أتاح فرصة لإعادة تأكيد الأولويات المشتركة وحدد مجالات جديدة للدعم الموجَّه، بما في ذلك في مجال الحوار بين المجتمعات المحلية. وفي خلال الاجتماع، دعا المنسق الخاص إلى مواءمة الأنشطة التي قررت تنفيذها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مع خارطة الطريق المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة 2021-2022 التي توفر نقاطا مرجعية استراتيجية وبرنامجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. وشدد الممثل الخاص كذلك على الحاجة إلى المرونة، وشجع على إعادة تنشيط لاستراتيجيات منطقة الساحل، وكرر تأكيد دعم الأمم المتحدة للإصلاحات الإدارية المصاحبة وجهود تحقيق الاستقرار. ووجه رئيس مجلس وزراء المجموعة الخماسية الانتباه إلى ضعف تعبئة الموارد باعتباره عقبة تعترض تنفيذ خطة الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة.

70 - وقدم صندوق بناء السلام تمويلا محفزا لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأولويات ذات الصلة المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لا سيما في مجالات التعاون عبر الحدود، وحل النزاعات، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتمكين النساء والشباب. وفي الوقت نفسه، تبذل جهود لتعزيز التنسيق من أجل تحسين التواصل بشأن قضايا منطقة الساحل. وفي 9 آذار/مارس، أعلن عن إنشاء لجنة توجيهية تقود مبادرة لتغيير الخطاب المتعلق بمنطقة الساحل تحت قيادة نائبة الأمين العام. ومن بين أعضاء هذه اللجنة التوجيهية المغني بابا معال وممثلو المجتمع المدني بمن فيهم الشباب والنساء وممثلو القطاع الخاص والإعلام والأوساط الأكاديمية.

دال - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

71 - واصل الممثل الخاص الدعوة إلى التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن التي وضعها مجلس الأمن. ففي 12 شباط/فبراير، ترأس اليومَ الإقليمي المفتوح الحادي عشر بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وهو مناسبة تمكن خلالها 160 مشاركا من 17 بلدا من تعيين سبل للتعجيل بتنفيذ القرار على مستوى المجتمعات المحلية، ومن بين ذلك التوصية بإنشاء صندوق محدد لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

72 - ودعم المكتب الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن في المنطقة الفرعية انسجاما مع قرار مجلس الأمن 2250 (2015). وقام، بالتعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم مبادرات في بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغينيا وكوت ديفوار والنيجر بهدف تشجيع إدماج الشابات والشبان في عمليات منع نشوب النزاعات والانتخابات والسلام. ففي بنن وكوت ديفوار، أدى دعم مكتب الأمم المتحدة للفصول الوطنية لشبكة القيادات النسائية الشابة في غرب أفريقيا إلى تنظيم حملات رقمية واعتماد بيانات عن الانتخابات السلمية. كذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة في توغو الدعم إلى أندية السلام في 10 مناطق محلية من أجل تعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات.

73 - وفي نيسان/أبريل، نظم المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشاورة إقليمية افتراضية بشأن سبل الاستعانة بنظام العدالة. وتبعا لذلك، سيجري إنشاء شبكة تتألف من وزراء العدل لتكون بمثابة منبر لتيسير التواصل مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين في قضايا تعزيز استقلالية الجهاز القضائي والثقة فيه. وفي 12 و 13 نيسان/أبريل، ساهم المكتب في المناقشات المتعلقة بالحيز المدني وحقوق الإنسان في العمليات الانتخابية خلال منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سبق انعقاد الدورة الثامنة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

74 - أرحب بانطلاق حملات التلقيح في بلدان المنطقة الفرعية لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19 التي لم تزل تؤثر في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مما أضر بالتنمية الاقتصادية وخلق أوضاعا صعبة وتسبب في تفاقم التفاوتات والتوترات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي إلى وضع خطة تلقيح عالمية لضمان المساواة في الحصول على اللقاحات وتمكين المجتمعات من الخروج من هذه الأزمة وهي أقدر على الصمود.

75 - ويعد انتقال السلطة لأول مرة من رئيس دولة منتخب ديمقراطيا إلى آخر في النيجر تطورا إيجابيا. غير أن محاولة الانقلاب التي طرأت لاحقا تدل على ضرورة استمرار التيقظ وبذل جهود مطردة لتعزيز التلاحم الاجتماعي وتوثيق عرى الوحدة الوطنية. أما الدلائل المبكرة التي تنذر بحصول تراجع ديمقراطي في أنحاء المنطقة فهي تتطلب من جميع أصحاب المصلحة أن يهتموا بها ويتخذوا إجراءات على سبيل الاستعجال لتجنب هذا الاتجاه.

76 - وتعد مشاركة عدة من أحزاب المعارضة في الانتخابات التشريعية وغيرها من مبادرات تحقيق المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وتعيين وزير للمصالحة الوطنية من صفوف المعارضة في بوركينا فاسو، ووضع إطار شامل للحوار في توغو، من بين التطورات الإيجابية التي هي محل ترحيب. ويمكن أن يكون إنشاء إطار دائم للحوار السياسي والاجتماعي في غينيا خطوة مشجعة أخرى صوب تعزيز التلاحم الاجتماعي. وينبغي أن يبدأ هذا العمل على وجه السرعة وأن يكون باب المشاركة فيه شاملا لجميع الجهات ذات المصلحة من قبيل المجتمع المدني والنساء والشباب.

77 - وفي إطار مسار غامبيا صوب إجراء انتخاباتها الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي تشجيع جميع أصحاب المصلحة على مضاعفة الجهود الرامية إلى بناء التوافق في الرأي، بما في ذلك بشأن عملية الإصلاح الدستوري التي ينبغي أن تسفر عن دستور يجسد تطلعات وإرادة الشعب الغامبي ويضع أسس توطيد الديمقراطية.

78 - وتمثل عودة المرشح الرئاسي السابق وزعيم المعارضة السيد سيمويس بيريرا إلى غينيا - بيساو علامة على حصول تقدم في عملية تحقيق الاستقرار السياسي في البلد، الذي ينبغي تعزيزه بتنفيذ الإصلاحات المؤسسية المعلقة الواردة في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو وخارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما استكمال الإصلاح الدستوري التوافقي الذي من شأنه أن يضع الأساس لجميع عمليات الإصلاح.

79 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في التشـــريعات الوطنية المتعلقة بقوانين التكافؤ بين الجنســـين، لا يزال عدد النســـاء في الحكومات والبرلمانات الجديدة في جميع أنحاء المنطقة الفرعية منخفضـــا بدرجة مؤســـفة. فمن الضـــروري أن تتخذ بلدان المنطقة الفرعية جميع التدابير اللازمة لامتثال التزاماتها الوطنية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين، ومن ذلك ضمان رصد مخصصات كافية في الميزانية لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما يتصل به من قرارات تنفيذا مجديا.

80 - وإنني أشـعر بقلق بالغ من الحالة الأمنية المتقلبة في منطقة السـاحل وحوض بحيرة تشـاد، التي ينضاف إليها التنازع المتزايد بين الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة للسيطرة على الموارد والأراضـي، مما يعرض السـكان المدنيين لخطر مسـتمر. ومما يزيد الوضـع تعقيدا عملياتُ الاختطاف للحصـول على فدية، وهي ظاهرة أصبحت تشكل أسلوب العمل الجديد الذي تنتهجه العصابات الإجرامية التي تقوم بجزء من أنشطتها بتنسيق مع الجماعات المتطرفة. وفي هذا السياق، من الضروري تعزيز حماية المؤسسات التعليمية وغيرها من المنشآت المعرضـة للخطر، فضـلا عن تنفيذ تدابير إعادة تأهيل متخصـصـة لمئات المختطفين، ولا سيما الأطفال.

81 - وأثني على الجهود المتضافرة التي تبذلها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات من أجل التصدي للتحديات الأمنية. وتعد الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل زيادة إدماج العناية الواجبة بمراعاة حقوق الإنسان في عملياتها من العوامل التي تبعثني أيضـا على التفاؤل. ومن الأهمية بمكان أن تواصـل بلدان المنطقة الفرعية تعزيز التنسـيق وأن يقوم الشـركاء الدوليون بزيادة الدعم المقدم لتلك المبادرات.

82 - وينبغي تشـجيع الجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا للتعجيل بتعبئة الموارد من أجل خطة عمل الجماعة للقضاء على الإرهاب. وأدعو الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والشـركاء الدوليين إلى دعم النهج الشـاملة والمتكاملة، بوسـائل تشـمل تنفيذ اسـتراتيجية تحقيق الاسـتقرار والتعافي وبناء القدرة على الصـمود في المناطق المتضـررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشـاد، وخطة الاسـتثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل، واسـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وإدراكاً لمحدودية النهج الذي يركز على الاعتبارات الأمنية، ينبغي لبلدان المنطقة الفرعية أن تكثف جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بدمج الأبعاد المتعلقة بالعمل الإنسـاني والتنمية والحوكمة وحقوق الإنسـان والحفاظ على السـلام ضـمن ما تتخذه من تدابير. ومع مواصلة تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات، يجب ألا يشعر السكان أنهم مجبرون على الاعتماد على الجماعات المسـلحة المسـاعدة كجهات مقدِّمة للخدمات الأمنية. وإضـافة إلى ذلك، ينبغي لمؤسسات حقوق الإنسان أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، التي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا في المنطقة.

83 - ويتطلب ارتفاع مسـتويات النزوح وانعدام الأمن الغذائي من جراء النزاعات والجفاف والفيضـانات حلولا قصـيرة وطويلة الأجل يسـتفاد منها من المعارف المحلية والشـراكات التي تدمج السـياسـات المحلية والوطنية والإقليمية في مختلف القطاعات السـياسـية والاقتصـادية والإنسـانية وغيرها من القطاعات. وأحث جميع الأطراف على احترام مبدأي عدم التحيز والحياد في مجال الأنشطة الإنسانية، وأن تزيل الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية وأن تيسر إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين.

84 - وأثني على حكومتي الكاميرون ونيجيريا لالتزامهما المستمر بإنجاز تعليم حدودهما البرية والبحرية على الرغم من التحديات الأمنية والصعوبات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وينبغي لجميع الأطراف تكثيف جهودها للتعجيل بإنجاز ولاية اللجنة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا.

85 - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتعتبر الشراكة الوثيقة بين المكتب وكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى أمرا أساسيا لدعم المنطقة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص لكل من ممثلي الخاص السابق، محمد بن شمباس، الذي أنهى ولايته في 7 نيسان/أبريل، ولممثلي الخاص الجديد، محمد صالح النظيف، الذي تولى مهامه في 26 نيسان/أبريل، وكذلك لموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل واللجنة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا لجهودهم المتواصلة في سبيل النهوض بالسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ملحق

تقييم جدوى تنفيذ مشروع مدني مشترك لمعالجة العنف الطائفي

أولا - الولاية

1 - طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ 3 شباط/فبراير 2021 (S/PRST/2021/3) إلى الأمين العام أن ينظر في جدوى إطلاق مشروع مدني مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية المعنية، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بهدف استئصال ظاهرة العنف بين الطوائف المزعزِعة للاستقرار بشكل مطرد وتفادي ظهورها مجددا في المنطقة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن يدرج في هذا التقرير توصيات تتضمن خيارات عملية لتنفيذ المشروع. وترد أدناه اقتراحات أولية بهذا الشأن.

ثانيا - السياق

2 - تتبع ديناميات النزاع الطائفي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من قضايا شديدة التنوع، وكثيرا ما تصطبغ بدورات مميتة من الاعتداءات وعمليات الانتقام مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على السلام والأمن الإقليميين. ولئن كانت الأسباب الجذرية لتلك الديناميات متنوعة ومتعاضدة، فإن مظاهرها تشمل مظاهر التوتر العرقي، وتصاعد حدة النزاع والعنف بين المزارعين والرعاة، فضلا عن عمال المناجم الحرفيين، والتطرف الديني العنيف، والمنازعات المتعلقة بالأراضي وبالحصول على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وعلى الرغم من أن تغير المناخ يشكل عاملا جذريا مضاعفا للخطر، فإن التلاعب بالهوية لأغراض سياسية وانهيار الآليات التقليدية لإدارة المنازعات يزيدان من حدة التوترات والنزاعات. وتظل معالجة الأسباب الجذرية للعنف الطائفي ومظاهره المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية.

ثالثا - المبادرات والأطر الإقليمية القائمة

3 - يتناول عدد من المبادرات والأطر الإقليمية القائمة مسألة ديناميات النزاع الطائفي وما يصاحبها من عنف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

4 - وإطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات هو أداة جماعية تنفيذية وهيكلية لإدارة النزاعات اتفقت عليها الدول الأعضاء في الجماعة وتهدف إلى تعزيز منظومة السلام والأمن في المنطقة الفرعية من أجل منع أعمال العنف، بما في ذلك على الصعيد المجتمعي. ومن المتوقع أن يفضي الاستعراض الجاري للإطار، الذي يركز على تقييم حالة تنفيذ خطط عمل لتنفيذ مكوناته الـ 15، إلى وضع مجموعة جديدة من خطط العمل تكون أكثر تجانسا مع ظروف النزاع المتغيرة في المنطقة الفرعية. وتتيح هذه العملية فرصة للتركيز بمزيد من النظرة الاستراتيجية على معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للنزاعات الطائفية ومظاهرها المتطورة. وستقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتواصل مع هيئات المجتمع المدني في سياق عملية الاستعراض، التي يتوقع أن تستكمل في الربع الثالث من عام 2021. ويهدف الدعم إلى العمل لدى وضع خطط العمل الجديدة على تبني نهج يركز على الأمن البشري بشكل

أكبر، وتفعيل تلك الخطط بعد اعتمادها على الصـــعيدين الوطني والمجتمعي ابتغاء وقف النزاعات العنيفة ومنع نشوبها من جديد.

5 - وعينت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مسألة منع العنف القبلي باعتبارها إحدى ركائز جهدها الرامي إلى تكملة العمليات العسكرية بجهود التنمية وتحقيق الاستقرار في جميع أرجاء منطقة الساحل. وأقام المكتب شـــراكة مع المجموعة في مبادرات مختلفة تروم تعزيز قدرات الحوار التي تملكها الدولة والمجتمع المحلي من أجل تحسين تقارير الإنذار المبكر ومنع التطرف العنيف في جميع أنحاء منطقة الساحل. ويمكن للمشروع المدني المشترك أن يقرن عمله بعمل الخلية الإقليمية لمنع التشدد والتطرف العنيف التي أنشئت في عام 2016 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز منطقة الســـاحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر التابع للمجموعة، وأن يتعاون كذلك مع رابطة السلطات المحلية بهدف تعزيز دور المجتمعات المحلية اللامركزية في تعزيز الحوار وتحسين التعاون المدني العسكري في منطقة ليبتاكو - غورما.

6 - وقد وضــعت هيئة ليبتاكو - غورما بروتوكولات للتعاون الداخلي بين رؤســاء البلديات والمحافظين تتوخى تعاونهم في منع نشــوب النزاعات المحلية. وتدعم الأمم المتحدة جهود الهيئة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل مرفق تحقيق الاستقرار الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويركز اهتمامه على 60 مجتمعا محليا في مناطق مختارة في بوركينا فاســو ومالي والنيجر بهدف إعادة شــغل الأراضـــي المهجورة، وإعادة بسـط سـلطة الدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأسـاسـية والبنيات التحتية، وخلق أنشـطة اقتصادية قادرة على توليد الإيرادات في المدى القصير.

7 - وفيما يتعلق باتحاد نهر مانو، دعم المكتب اســتراتيجية الاتحاد للأمن عبر الحدود بوحدتيها للأمن عبر الحدود وبناء الثقة لتعزيز المشاركة المجتمعية عبر الحدود.

8 - وفي منطقة حوض بحيرة تشـــاد، تنفذ مفوضـــية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشـــاد "الاسـتراتيجية الإقليمية لتحقيق الاسـتقرار والإنعاش والقدرة على الصـمود في المناطق المتضـررة من جماعة بوكو حرام". وتهدف هذه الاستراتيجية التي ترتكز على تسعة أهداف استراتيجية إلى تلبية احتياجات المنطقة في الأمدية القصـير والمتوسط والطويل. وهي تحظى أيضـا بدعم وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها المعنية.

رابعا منظومات السلام الوطنية

9 - وضــعت بلدان غرب أفريقيا ومنطقة السـاحل آليات متعددة، كثيرا ما تعمل بصــورة متزامنة، هدفها التصـدي للنزاعات المحلية، وتقودها السـلطات العرفية أو الحكومية أو الدينية على المسـتوى الوطني أو دون الوطني. وكثيرا ما لا يبلغ عن إنجازاتها بشـــكل تام. وفي بعض البلدان، تخضـــع هذه الهياكل لمنظومة متماسكة لتحقيق السـلام، بينما تعمل في بلدان أخرى بطريقة مخصـصـة تستند إلى مزايا محلية أو نسبية أو مصالح محددة.

10 - وقد أنشئت في بوركينا فاسو عدة مؤسسات بهدف تعزيز التلاحم الاجتماعي والحفاظ على السلام، والتشبث بتقاليد التسـامح والتعايش السـلمي. ويوجد فيها ما لا يقل عن 11 وزارة أو مؤسسـة حكومية، بما في ذلك وزارة المصــالحة والتلاحم الاجتماعي التي أنشـئت مؤخرا، تركز على أسـباب النزاعات الطائفية، بما في ذلك الأراضـــي والموارد الوطنية وقضـــايا حقوق الإنســـان والرعي. ويوجد أكثر من 13 منظمة من منظمات

المجتمع المدني تنشط في ميدان بناء السلام وتتمثل المهمة المنوطة بها في معالجة مظاهر معينة من مظاهر التوتر الطائفي والديني. وعلى الصعيد المجتمعي، ثمة الكثير من الآليات الأخرى التي ما زالت ناشطة، تشمل المشايخ وزعماء القبائل والملوك، فضلا عن هيئات المجتمع المدني المحلي والهيئات النسائية. وتشترك هذه الجهات الفاعلة في سمات مشتركة، بما في ذلك الشرعية والقبول الذي تحظى به لدى المجتمعات المحلية. وتقدم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والمكتب الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تفعيل هذه الهياكل الأساسية من أجل السلام.

11 - ويجري أيضا تنفيذ عدة مبادرات وطنية تهدف إلى معالجة النزاعات الطائفية في غانا ومالي ونيجيريا. ففي غانا، يشارك المجلس الوطني للسلام في الوساطة في فض النزاعات الطائفية ومعالجتها. وفي مالي، أفضت المفاوضات بين المجتمعات المحلية إلى حلول محلية خفضت عدد الحوادث العنيفة. وفي نيجيريا، تجتمع محافل السلام بين المزارعين والرعاة في ولايتي بينوي وناساراوا بانتظام للحفاظ على الحوار الشامل وإيجاد حلول محلية للنزاعات الناشئة.

خامسا - توصيات

12 - استنادا إلى مسح أولي للجهات الفاعلة والمبادرات القائمة في مجال منع العنف الطائفي وتسويته في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يمكن الاستنتاج أن من الضروري أن يستند المشروع المدني المشترك المقترح إلى الأطر والتدخلات الإقليمية والوطنية القائمة لتجنب ازدواجية الجهود. وسيكون من المهم إضافة إلى ذلك ضمان أن تشارك المجتمعات المحلية في تصميمه وتنفيذه مشاركة مجدية. وينبغي للمشروع المدني المشترك أن يستفيد من المزايا النسبية التي يتمتع بها المكتب والدور الإنمائي والتنسيقي الحاسم لمكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، وأن يعالج الثغرات القائمة، مثل الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات بشأن الجهود الجارية للتصدي للعنف الطائفي وتصميم وتنفيذ مشاريع صغيرة لدعم سبل العيش المجتمعية وتعزيز الوئام والتعايش بين المجتمعات المحلية.

13 - ويمكن النظر في الخيارين التاليين:

(أ) دعم مرفق تحقيق الاستقرار الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة هيئة ليبتاكو - غورما من خلال توفير التحليل والدعم السياسي عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والدور التكاملي والتحفيزي الذي يضطلع به المنسقون الخاصون للكيانات الميدانية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. ويمكن القيام بأقل قدر من التأخير بتوسيع نطاق أنشطة مرفق تحقيق الاستقرار في مجالات إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، وتنشيط الأنشطة الاقتصادية، وتحسين التعاون المدني - العسكري في الأجل الطويل، فضلا عن تعزيز التلاحم داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وفي ضوء استمرار تدهور الظروف الأمنية، فإن المرفق يزاول عمله في ظروف بالغة الحساسية من الناحية السياسية وتتطلب التحليل والوساطة على نحو متواصل.

(ب) القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتشجيع مبادرات حوار شامل للجميع على الصعيد المحلي في عدد من البلدان لتيسير الأخذ بزمام الأمر في إعداد خطط العمل المقبلة المندرجة ضمن إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات وتفعيل تلك الخطط على نحو مجد. وينبغي أن تهدف الحوارات إلى معالجة القضايا التي تحظى بالأهمية بالنسبة إلى

المجتمعات المستهدفة مع إيلاء اهتمام خاص للصلة بين قضايا السلام والتنمية وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ويشمل ذلك منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب.

14 - ولئن كان المكتب يقترح التركيز بدئيا على هذين المدخلين، فإنه سيتابع مناقشاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنسق الخاص ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة لتقييم جدوى الخيارات الأخرى. وفي هذا الصدد، سيكون مكتب دعم بناء السلام شريكا حاسما كجهة مشجعة على توفير التمويل المحفِّز. ويمكن أيضا إشراك الجهات الإنمائية الشريكة الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بالاستفادة من عمل كل منها في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء القدرة على الصمود، وإجراء تقييمات مظاهر الهشاشة في المنطقة.